معاهد التدريب ودورها في تطوير الوظيفة الإدارية

أظهرت عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستندة على مشروعات تم انشاؤها، وتنظيم وظائفها، في أطر محددة من السلطات، والصلاحيات، الكلية، والفرعية إزدياد الحاجة إلى قوى عاملة، ماهرة، ومدربة.. لإنجاز المهام المناطة بها في تحقيق التطورات المنشودة.. ولأجل ذلك.. خصصت في موازنات تلك المشروعات نسب محددة.. لاستثمارها في مجالات التدريب..

أحمد محمد الحربي ٥-٥

بهدف توفير قوة العمل التي تحتاجها عمليات التنمية.. وكان ذلك إتجاها مهما في تطوير الوظيفة الإدارية، وتحديثها.. إلا أن سياسات الاستخدام للموارد المالية المخصصة لأغراض التدريب.. والتي أعتبرت معاهد ومراكز التدريب والبحث مؤسسات حكومية، لا ينبغي التعامل معها لتصميم وتنفيذ برامج تدريبية تنمي قدرات العاملين، وتزيد من مهاراتهم خدمة للتنمية.. إذ تقضي سياسات الجهات الممولة توسيع قاعدة الاستفادة من تلك المخصصات، وبعيدا عن أي تأثير حكومي.. الأمر الذي قاد إلى ظهور عدد غير محدد من المعاهد والمراكز التدريبية الوسيطة لمؤسسات خارجية.. وجعل من التدريب استثمارا مفتوحا. لا واجبا مرتبطا بمهام تنموية.. فأضعف ذلك دور معاهد ومراكز التدريب والبحث، واسهاماتها في تحديث الجهاز الإداري وتطوير الوظيفة الإدارية..

تنمية المهارات

وفي عالم متغير لم تعد الوظيفة التدريبية مفيدة، إذا لم تتجاوز المؤسسات التي تقوم بها.. نظمها التقليدية في تنمية معارف، ومهارات قوى العمل والانتاج حتى يكون بمقدورها مواكبة إحتياجات العمل المطلوب إنجازه.. والمتابع لوظائف معاهد ومراكز التدريب والبحث، لا يجد أمامه دورا لرسالة أن ينبغي أن تصل إلى هدفها.. وإنما يجد معاهد تصمم وتعد برامج، بل وتنفذها.. بطرق، وأساليب أكثر من تقليدية وبعضها مقلدة لبرامج تعدها معاهد أضعف منها..

وإذا كان في قطاع التدريب لا بعد التقليد عيبا بل العيب كل العيب أن يتم تصميم برامج خارج نطاق المسارات المهنية، وتوقعاتها حيث يتطلب ذلك التعرف على الاحتياجات التدريبية في الجهات المعنية، ونوعية تلك الاحتياجات ليكون التصميم والإعداد للبرامج أكثر واقعية ويسد حاجات الأجهزة والمؤسسات.. الأمر الذي يدعونا للمطالبة بضرورة تطوير مؤسسات التدريب ونظم التدريب بل وبرامج التأهيل وجعلها متكيفة مع مختلف التطورات الداخلية والخارجية.. فقد أصبح مفهوم التدريب والتأهيل المتواصل واكتساب قدرات وخبرات متنوعة، مسائل هامة وأركان أساسية في أي خطط للتطوير وخوض المنافسة.. وليس عيبا الاعتراف بأن مؤسساتنا التدريبية والتأهيلية لم تغادر بعد الانماط التقليدية القائمة على التدريب بممارسة العمل واكتساب الخبرة العملية. ولا تستخدم دورات تدريبية منتظمة كالتدريب العلاجي.

وإذا ما استخدمت مؤسسة ما التدريب العلاجي فهي عند استخدامها له وذلك نادرا ما يحدث، ولا داع لذكره يركز على تحسين أداء الموظف لوظيفته الحالية بدلا من إعادة بنائه، وبناء قدراته للمستقبل.. والنمط التدريبي السائد خارج العمل هو ذلك التدريب الذي تقوم به بعض معاهد ومراكز التدريب قبل التحاق المتدرب بالخدمة كالبرامج التدريبية ذات الطابع الفني والتقني، والمهني.. الذي يحتاج الشخص للحصول عليه قبل العمل.. ومع ذلك فخريجو مؤسساتنا التعليمية والتدريبية يكونوا في الغالب الأعم، غير معدين بالشكل الكافي لسد احتياجات مشروعات العمل الحديثة.. ويجدون أنفسهم بين صفوف المتعطلين عن العمل.. إلا من رحمه ربي.. إن مؤسساتنا التدريبية، المعول عليها لعبت دوراً هاماً في تنمية الموارد البشرية لسد احتياجات التنمية، وسوق العمل الحديث.. نجدها تشكو على الدوام. من قلة الموارد، والمعلومات. وتنسى حقيقة.. انها مؤسسات جهزت للتغلب على نقص الموارد.. أما المعلومات، فهي المسؤولة عن توفيرها، ولا تطلب من الغير توفيرها لها.. وتحاول معظمها التهرب من الافصاح عن بعض مشكلاتها الأخرى المتمثلة بغياب الاستراتيجيات الواضحة.. وضعف هياكلها الإدارية ونقص مهارات المدربين فيها.. وعدم مواكبة برامجها، ومناهجها، لمتطلبات السوق، وافتقارها لقدرة التكيف مع التكنولوجيا، ومتطلبات الوظائف الحديثة، والجديدة وتعاني مؤسسات التدريب، المجهزة، والممولة من الخزانة العامة للدولة مثلها مثل أي جهاز إداري من مشكلة المفهوم الخاطئ لإدارة الموارد البشرية هذه الإدارة الهامة في كل جهاز والمسماة بإدارة الشؤون الإدارية، وإدارة الموظفين.. الخ، فبدلا من أن تكون هذه الإدارة موجهة كل جهودها نحو بناء القدرات الذاتية، والمهارات العالية للعاملين والمدربين نجدها تفرق في مسائل إدارية بمادية لغرض كسب المهابة، والمكانة، بين العاملين ليس إلا اننا لا نتوقع في ظل التطورات التي يشهدها سوق العمل.. أكان سوق القطاع العام أو الحكومي أو الخاص أو غيرهم. بل متأكدين أن يزيد الطلب على التدريب لسد متطلبات الوظائف الحديثة.. وكذا وظائف التنافس في الأسواق.. وغيرها كثير مما يعني أن أعباء مؤسساتنا التدريبية في تطوير أوضاعها وتحسين أدائها واستحداث مناهجها.. ورفع قدرات العاملين فيها.. أصبحت مضاعفة.. وإن على المؤسسات التدريبية أن تغادر مواقعها التدريبية السائدة وتلك التي تكرر نفسها عبثا.. لتحتل مواقع جديدة في عالم التدريب الحديث، الذي تفرضه المتغيرات العلمية المتسارعة، دونما توقف.. وسيكون من المفيد القول إن مؤسساتنا التدريبية لو ظلت أسيرة المفهوم التدريبي التقليدي، فالزمن سيتجاوزها.. فلم يعد التدريب اليوم قائما على تصميم برامج موجهة، للأجهزة الإدارية في الحكومة، وغيرها.. بهدف تدريب عدد من الموظفين، في وظائفهم التي يقومون بها.. ليكونوا أسرع أداء، وأفضل نتيجة.. فالتطورات في سوق العمل اليوم.. لا تجعل من كاتب الوارد والصادر، وظيفة تدريبية هامة ولا تجعل من إدارة شؤون العاملين في إعداد كشوفات الإستحقاقات المالية، للرواتب والأجور.. وظيفة هامة، ومعقدة، تحتاج إلى تدريب ولم تعد وظيفة السكرتارية هامة للغاية.. في ترتيب الرسائل، والملفات، وإستعادة المعلومة.. وظيفة في غاية الأهمية.. تحتاج إلى تدريب قبلي، ولاحق، ومستمر.. التدريب اليوم أصبح مسؤولا عن تنمية المقدرات، والمهارات، المتطورة، التي تتطلبها المتغيرات العلمية، والتكنولوجيا الحديثة.. كما هو مسؤولاً عن تنمية قدرات ومهارات الناس، الراغبين بالالتحاق في العمل.. في أي من قطاعات الإنتاج والخدمات.. وهذا يعني إن على المؤسسة التدريبية.. قبلا.. أن تستوعب المتغيرات التي دفع بها العلم إلى السوق، وإلى المعامل، والمنشآت، وورش العمل، إلى الهيئات والمصالح، ما الذي لدى كل منها من وسائل العلم المتغيرة ولماذا اقتنتها، أو تريد اقتنائها وكم حاجتها من قوة العمل لتشغيلها.. وبالتالي تعد، وتصمم برامج التدريب المتعلقة بتوفير القدرة التشغيلية، أو رفعها وزيادة المهارة التشغيلية، أو تطويرها.. وهي معنية قبلا بمعرفة ما نضحت به التكنولوجيا الحديثة إلى المعامل، والورش، والمنشآت، والهيئات، من أجهزة، ومعدات، وفنون.. الخ لتصمم البرامج التدريبية التي تسد حاجات التشغيل للمتغيرات، والابتكارات، والمخترعات العلمية..

وهذا يعني أيضا.. أن يكون لدى المؤسسة التدريبية كادراً، تدريبياً مؤهلاً، رفيع المعرفة، واسع الاطلاع، والمدارك.. خبرة نوعية متميزة.. لا يؤدي دور الملقن للمعرفة أيما كان هذا التلقين.. بالصوت، والهمس، أو الإشارة بل موصل معرفة، ومعلومة بطرق وأساليب ووسائل جاذبة ومشوقة تدفع المتلقي وتحفزه للمشاركة وتفتح أمامه آفاقاً جديدة للاستيعاب والفهم..

وإلى جانب هذا وذاك، فالمؤسسة التدريبية تحتاج في الأصل.. إلى قيادة استراتيجية الطابع، في الرؤية، والفهم.. متميزة بخصائص، وسمات عالية القدرة، والمعرفة بشؤون التنظيم، والتخطيط، والفعالية.. لا تعتبر المؤسسة ملكا لها.. تتصرف بمواردها، وإمكانياتها، وفقا للرغبة.. فذلك مفهوم في القيادة. مدمر لكل فعل إيجابي، ولكل ابتكار معرفي، ولكل قيمة عمل مبنية على العلم، والمعرفة وسعة الأفق، والعقل وقد تركها أصحاب رأس المال وملاك الشركات والمؤسسات الفخمة والعملاقة.. حيث سلموا ملكياتهم لإدارة المنظمة من غيرهم.. فنالوا بذلك ما لم يتوقعوا نيله.. في حالة بقائهم على رؤوس إدارتهم لأموالهم، وممتلكاتهم.. العمل بروح الفريق، والتقدير العالي للمعرفة والاحتكام للعقل، هو ما تحتاجه مؤسسات التدريب.

أبرز مؤسسة علمية يمنية

تشير نتائج الكثير من الدراسات التتبعية لدور المعهد القومي للإدارة العامة - المعهد الوطني للعلوم الإدارية حاليا - إن هذا المعهد شكل وعلى مدى عقود من الزمن، أبرز وأقوى مؤسسة علمية يمنية مستقلة تعاملت مع متطلبات البناء، والتحديث الإداري في الجمهورية.. بل والمؤسسة العلمية التي تفردت بالتميز العلمي في مختلف حقول العلوم الإنسانية.. الإدارية والاقتصادية، والاجتماعية.. وحتى التخطيطية.. والمؤسسة العلمية الوحيدة.. التي استند دورها المتنامي في عمليات الإصلاح والتحديث الإداري على أهم وظيفة علمية في هذا السياق.. وهي وظيفة البحث والدراسة.. وعدتها في ذلك العقل.. طريقا للدراسة، ومنهجا للبحث.. وهي وظيفة، أكسبت المعهد قدرات غير عادية، في التعامل مع احتياجات التطوير ومواكبة المتغيرات وتصادم الرؤى.. وجعلته أكثر المؤسسات العلمية إرتباطا بالمجتمع ومعرفة بخصائصه وتطلعاته..

هذا المعهد الذي امتلك مبررات وجوده وعظمة رسالته وكان الأقدر والأجدر في التعبير عن متطلبات التطوير البنائي ومستلزماته والمترجم الأمين عن اعتمالات الحراك الاجتماعي، واتجاهات مساراته.. التي تبلورت معظمها.. في ضرورة بناء الدولة المركزية القوية.. والتحديث الإداري الشامل والتنمية الاجتماعية، والاقتصادية الملبية لحاجات الشعب والإدارة الفاعلة المعتمدة على كوادر علمية ومدربة.. فازدهرت وظيفته وتنامت قدراته.. فالمطلوب من المعهد لا سواه أن يهيء المجتمع لتقبل وضع إداري جديد مناط به مهمات فيها من التعقيد والصعوبة.. ما يجعل المخاطرة في خوضها مشوقة، إنه الطلب الاجتماعي الملح لتعزيز منطلقات التحول البنائي في المجتمع - التأهيل الفني - لإدارة التنمية - حيث ركزت الدراسات بشأن تأسيسه على نوعية معينة من المدخلات المادية، والبشرية، والتنظيمية.

لتكون المخرجات في مستوى الهدف المطلوب تحقيقه.. حيث بدأ المعهد باستقبال خريجي الجامعات في برامج تأهيلية تخصصية تخدم سياسات التنمية الإدارية في المجتمع.. ونظم ثلاثة برامج لهذا الغرض وفقا لطلبات الجهات ذات العلاقة.. ثم استقبال دفع من خريجي كلية الشريعة والقانون لإعدادهم كقادة إداريين يتولون إدارة شؤون المجتمعات المحلية في إطار نظام الوحدات الادارية - الإدارة المحلية - وتلبية متطلبات تحقيق هذه التحولات.. بإعداد كوادر فنية متوسطة التأهيل.. من خريجي القانونية العامة، ومن الموظفين الراغبين في تطوير مهاراتهم التأهيلية من حملة الشهادة القانونية.. وكانت الدراسة والتصميم والإعداد لثلاثة برامج تأهيلية - تحت مسمى - دبلوم فني إدارة التنمية، نظام سنتان بعد الثانوية.. وبإعداد تخصصي مناسب، وملائم لمتطلبات سوق العمل.

اقتصاديات محلية

خلال شهر نوفمبر الماضي:

٤٧٤ مليون ريال قيمة الصادرات السمكية والقطن عبر ميناء عدن

عدن/سبأ /

بلغ إجمالي قيمة الصادرات اليمنية من الاسماك والقطن عبر ميناء الحاويات بعدن خلال شهر نوفمبر الماضي من العام الجاري ٤٧٤ مليونا و ٥٥٩ الف ريال ٠

وذكر الأخ محمد علي الطاهش مدير عام جمرك ميناء الحاويات بعدن لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ أن جمرك الميناء حقق ايرادا خلال شهر نوفمبر المنصرم بلغ ٨٩٧ مليونا و ٢٩٩ الف ريال ٠٠ موضحا أن النشاط الايرادي والتصديري في الميناء يأتي في ضوء النشاط الملاحي المتنامي الذي يشهده ميناء المنطقة الحرة بعدن حاليا في حركة وصول ومغادرة البواخر والناقلات الواصلة اليه.

ذمار.. اختتام دورة في النظام المحاسبي

ذمار/سبأ

اختتمت أمس بمحافظة ذمار الدورة التدريبية في مجال النظام المحاسبي الموحد التي نظمها المركز الوطني للتدريب الزراعي بالتعاون مع صندوق التدريب المهني والتقني وتطوير المهارات على مدى عشرة ايام ٠

تلقى خلالها ٣٢ مشاركا يمثلون المحاسبين والمراجعين والمدراء الماليين التابعين لهيئة تطوير المناطق الشمالية وهيئة تطوير المناطق الشرقية بمحافظات حجة صعدة صنعاء عمران مارب الجوف والمؤسسة العامة لاكثار البذور المحسن عدداً من المحاضرات النظرية والتطبيقات العملية المتعلقة بالنظام المحاسبي الموحد بما يمكنهم من الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتحقيق الجودة والدقة في مخرجات نظام التقارير المالية والاقتصادية ٠

في الاختتام أشار الدكتور خليل منصور الشرجبي مدير عام نشر التقنيات بالهيئة العامة للبحوث والمهندس محمد عبدالله المؤيد مدير المركز الوطني للتدريب الزراعي إلى أهمية مثل هذه الدورات لبناء الكادر المالي بالهيئة وتطوير وتنمية قدرات ومهارات الكوادر الزراعية في الهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي ٠

أبين.. استعراض المشاريع الممولة من اليونيسف للعام القادم

أبين /سبأ /

عقدت أمس بمحافظة أبين ورشة عمل لتقييم المشاريع التي تمولها اليونيسف بالمحافظة لعام ٢٠٠٤م وتحديد المشاريع التي سيتم تنفيذها خلال العام ٢٠٠٥م٠ بمشاركة ممثلين عن المجالس المحلية ومؤسسات المجتمع المدني في أربع مديريات مستهدفة، وتتوزع مشاريع اليونيسف على قطاعات التربية والتعليم، والصحة، والطفولة والأمومة، وغيرها من مشاريع البنى الأساسية، في مديريات لودر، رصد، سرار، وسباح٠

وفي الجلسة الافتتاحية للورشة اشار الأخ عبدالله احمد لقمان وكيل محافظة ابين المساعد إلى أهمية هذه الورشة في اطلاع المجتمعات المحلية على مختلف الخطط والبرامج والمشاريع التنموية التي يجري تنفيذها على مستوى المديريات، وتقييم مواقع الخلل عند التنفيذ، والعمل الدؤوب لتحقيق المزيد من النجاحات على صعيد التنمية في جميع المجالات ، واكدت كلمة منظمة اليونيسف على أهمية المشاركة الفاعلة للمجتمعات المحلية عند اعداد المشاريع مما يعني ضمان نجاحها، مشيرة إلى أن هذه الورشة تهدف إلى دراسة الاحتياجات الأولية وتحديد المشكلات الخاصة بكل مديرية والعمل صوب تحقيق وتنفيذ أبرز المشاريع المرتبطة بحياة المواطنين ٠

الدولار يرتفع أمام اليورو ويستقر مقابل الاسترليني

لندن/ رويترز

جرى تداول الدولار بفارق سنتين عن أدنى مستوياته في شهر أمام اليورو امس الخميس بعد أن زادت بيانات التدفقات الرأسمالية الأمريكية من المخاوف من أن الاقتصاد الأمريكي قد لا يتمكن بسهولة من سد العجز في ميزان المعاملات الجارية. وكشف المستثمرون مبيعاتهم للدولار امس الأول بعد أن أظهرت بيانات أن صافي تدفقات رؤوس الاموال على الولايات المتحدة تقلصت إلى ٤٨,١ مليار دولار في أكتوبر وهو أدنى مستوى لها في عام. ويقل هذا الرقم عن العجز التجاري القياسي الذي تشهده الولايات المتحدة والبالغ ٥٥ مليار دولار في الشهر نفسه مما يلقي الضوء على هشاشة ميزان المدفوعات الامريكي. جرى تداول الدولار بانخفاض بنسبة ٠,١٨ ٪ بالمقارنة بإقفاله السابق أمام الدولار مسجلا ١,٣٤٠٥ دولار بالمقارنة مع مستواه القياسي في الانخفاض البالغ ١,٣٤٧٠ دولار. واستقر الدولار على ١٠٤,٤٠ ين مبتعدا عن أعلى مستوياته في شهر البالغ ١٠٦,٢٠ ين الذي سجله منذ أقل من اسبوع.

وانخفض الدولار بنحو ١,٧٪ أمام العملة اليابانية أمس الأول بعد أن اشارت دراسة أعدها بنك اليابان إلى أن توقعات الشركات اليابانية جاءت أفضل مما كان يخشى البعض بعد سلسلة من البيانات الاقتصادية الضعيفة. واستقر الاسترليني بشكل عام قبيل بيانات مبيعات التجزئة البريطانية عن شهر نوفمبر.

والقى العجز التجاري الأمريكي وتراجع التدفقات الضوء على توقعات بأن ينخفض الدولار بدرجة أكبر للمساعدة في تصحيح الاختلالات في الاقتصاد الامريكي. ويتوقع الاقتصاديون عجزا قدره ١٧٠ مليار دولار أي أكبر من المستوى القياسي البالغ ١٦٦,٢ مليار في الربع الثاني والذي كان يمثل بالفعل نحو ستة بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.

وقال الرئيس الأمريكي جورج بوش في وقت متأخر من مساء أمس الأول إن اتجاها جديدا لخفض عجز الميزانية الأمريكية سيدعم الدولار.

وارتفع كل من العجز التجاري وعجز الميزانية اللذين يلقى عليهما اللوم في ضعف الدولار في السنوات الأربع الأولى من حكم بوش.

وارتفع اليورو إلى ١,٣٤٠٨ دولار بالمقارنة مع ١,٣٣٨٢ دولار عند إقفاله السابق في نيويورك. وزاد اليورو إلى ١٣٩,٨٤ ين من ١٣٩,٧٠ ين في نيويورك أمس الأول. وتراجع الدولار إلى ١٠٤,٢٩ ين من ١٠٤,٣٤ ين من في نيويورك أمس الأول.

إلى ذلك استقر سعر الجنيه الاسترليني امس أمام الدولار وتراجع قليلا أمام اليورو قبيل صدور بيانات مبيعات التجزئة البريطانية في وقت لاحق اليوم. ولم يكن لانباء عن فقد رئيس الوزراء توني بلير لاحد أعضاء حكومته البارزين قبل الانتخابات المتوقعة العام المقبل أثر يذكر على سعر الاسترليني.

وتركز الاهتمام على بيانات مبيعات التجزئة المنتظر صدورها ومن المتوقع أن تظهر ارتفاعا في مبيعات نوفمبر بنسبة ٠,١ ٪ فقط مقارنة بالشهر السابق وارتفاعا بمعدل سنوي ٥,٨ ٪ بعد انخفاضها بنسبة ٠,٤ ٪ وارتفاعها بمعدل سنوي ٦٪ في أكتوبر .

وانخفض الاسترليني قليلا إلى ٦٩,٠١ بنس لليورو واستقر على ١,٩٤٢٨ دولار بانخفاض عن أعلى مستوياته منذ ١٢ عاما الذي تجاوز ١,٩٥٠٠ دولار.

واستقال وزير الداخلية ديفيد بلانكيت بعد انتهاء ساعات التداول يوم الأربعاء وسارع بلير لتعيين وزير التعليم السابق تشارلز كلارك مكانه.

٢٢٥ مليون دولار لإعادة إعمار ولاية دارفور السودانية

السودان/ سبأ /

تسلمت ولاية دارفور السودانية ٥٧ مليار جنيه سوداني وهو مايعادل ٢٩ ر ٢٢٥ مليون دولار لإعادة الاعمار وتوفير الخدمات بالولاية، ونسبت وكالة أنباء الشرق الأوسط إلى والي ولاية شمال دارفور عثمان يوسف كبر أمس قوله ان المبلغ خصص لتمويل ثلاث مراحل أساسية تشمل بنيات الصحة والتعليم والمياه في ٤٠ قرية نموذجية بعد تجميع القرى المتناثرة بغرض الحماية والتأمين واستمرار الخدمات ٠

وأشار إلى أن ثلاثة مليارات جنيه سوداني من جملة التكلفة تخصص لمواد بناء لتلك المشروعات إضافة إلى إنشاء سبع شبكات للمياه في كافة المحليات وتوفير الكهرباء في المدن الرئيسية والأرياف٠

مصر تتوقع استقبال ثمانية ملايين سائح العام الجاري

القاهرة / (رويترز)

قال مسؤول مصري في تصريحات نشرت امس ان مصر استقبلت عددا قياسيا من السائحين منذ بداية العام الحالي متوقعا أن يرتفع العدد إلى ثمانية ملايين بنهاية العام.

ونقلت صحف محلية عن احمد الخادم رئيس هيئة تنشيط السياحة قوله "السياحة المصرية ستتخطى كل التوقعات وتكسر كل الأرقام بشكل لم يسبق له مثيل لتصل إلى نحو ثمانية ملايين سائح هذا العام. "سبعة ملايين و٥١٨ ألف سائح زاروا مصر هذا العام من أول يناير حتى نهاية نوفمبر الماضي."

وأضاف الخادم أن هذه الأرقام تتجاوز أكثر التقديرات تفاؤلا.

وكان رئيس الوزراء أحمد نظيف قد ذكر في مؤتمر استثماري بالقاهرة الشهر الماضي أن مصر تتوقع استقبال أكثر من ٧,٥ مليون زائر هذا العام. وتابع نظيف أن العدد المستهدف لمصر على المدى الطويل هو ١٢ مليون سائح لكنه لم يحدد أجلا للوصول إلى هذا المستوى.

وكانت مصر قد استقبلت نحو ستة ملايين سائح عام ٢٠٠٣, لكن صحيفة الأخبار نقلت عن الخادم تحفظه على قدرة مصر على المحافظة على هذه الزيادة.

وقال "من الصعب تكرار نفس النسبة في الأعوام القادمة." واستطاع قطاع السياحة أن يثبت مرونة كبيرة في مواجهة الأزمات التي واجهها منذ أواخر التسعينات.

وتحقق مصر إيرادات تصل إلى ستة مليارات دولار سنويا من قطاع السياحة ليمثل بذلك مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي إلى جانب إيرادات قناة السويس وعائدات الصادرات النفطية وتحويلات المصريين العاملين في الخارج. كما يتيح هذا القطاع ملايين الوظائف سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م

يشمل جميع الأفراد الموجودين ليلة الإسناد الزمني في أماكن تواجدهم دون حدوث إغفال أو تكرار